يكن بامكان الصهيونية الاستمرار يوما واحدا بدون مساعدة ودعم الاستعمار البريطاني . فالضرائب المباشرة التي كانت تجبيها السلطات البريطانية (وصلت باعتراف التقارير البريطانية الرسمية الى معدل ١٦،٥٪ من دخل الفلاح المالك و ٢٨٪ من دخل الفلاح المستأجر) شكلت ولا ريب عبئا اضافيا على كاهل الفلاح الفلسطيني .

وفيما عدا ذلك كان الفلاح الفلسطيني الصغير (والذي يمكن تعريفه بأنه العامل الزراعي الذي يعمل على أرضه وبدون استخدام العمل المأجور) يقع تحت وطأة دين دائم بحيث اضحى بحكم التراكم ومعدل الفائدة الفاحش ، غير قادر في اكثر الحالات على تسديد ديونه من دخله من الارض مما أجبره على العمل المأجور في مزارع الآخرين او في مجالات العمل الاخرى . وقد قدرت لجنة جونسون البريطانية ديون الفلاحين بمليوني جنيه فلسطيني اي بمعدل ٢٧ ليرة للعائلة الواحدة ولما كان معدل الدخل السنوي الصافي لعائلة فلاحية متوسطة سنة ١٩٢٩ يتراوح بين ٢٥ — ٣٠ جنيها فلسطينيا تبين مدى الاستغلال الذي كان يتعرض له الفلاح الفقير وحتى المتوسط في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني .

مأساة الفلاحين والعمال الزراعيين الفلسطينيين في الثلاثينات والاربعينات كصورة مصغرة لنكبة الشعب الفلسطيني كله :

لم يمض وقت طويل حتى تحققت مخاوف العرب من أن تؤدي حرية الاستيطان وانتزاع الاراضي الى فقدانهم وسائل معيشتهم : فحسب مصادر لجنة جونسون — جروسبي الرسمية والتي قامت سنة ١٩٣٠ ، بدراسة ١٠٤ قرى عربية في فلسطين شكل العمال الزراعيون ما يقارب من ٣٠ ٪ من مختلف فئات الفلاحين او العاملين في الزراعة . وترتفع هذه النسبة الى ٧٠ ٪ ان أضفنا الى العمال الزراعيين فئة الفلاحين الفقراء الذين يعيشون من مدخول أراضيهم وما يتلقونه من أجور لقاء دخولهم الى سوق العمل المأجور بين الحين والآخر .

يبين الجدول التالي توزيع المشتغلين بالاعمال الزراعية الرئيسية في فلسطين عام ١٩٣١ :

نوع العمل	المجموع	عرب	يهود	غيرهم
— المزارعون الاعتياديون (يعملون في زراعة الحبوب بشكل أساسي)	٧٠٫٥٢٦	٦٥٫٥٦٦	٣٫٦٦٩	١٫٢٩١
— منتجو محاصيل خاصة (كالاثمار والخضروات)	١٢٫٢٠٠	٨٫٢٤٢	١٫٦٢١	٣
— منتجو البرتقال	٣٫٨١٠	٢٨٦	٣٫٧٥٤	٢٠٤
— أجراء في المزارع	٣٢٫٥٣٩	٢٩٫٥٨٩	٢٫٥٨٢	٣٦٨
المجموع	١١٩٫٠٧٥	١٠٣٫٦٨٣	١١٫٦٢٦	١٫٨٦٦

ويظهر الجدول ان نسبة عمال الزراعة العرب تعادل ٢٨ ٪ من مجموع العاملين في الزراعة العربية . وهي تقارب النسبة المستخرجة من الاحصاء السابق لـ ١٠٤ قرى فلسطينية .

ان السبب الاساسي الذي أدى الى ظهور هذا الوضع هو الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي خلق اقتصادا ثنائيا مغلقا يقوم على « العمل العبري » واستثناء العمال العرب كلية ، وعلى « شراء منتجات الارض » اليهودية وعلى سياسة « افتداء الارض » اي شراء الارض من ملاك الاراضي الغائبين في الغالب وطرد العمال والمستأجرين العرب منها وتوطين المهاجرين اليهود عليها بدلا منهم . وقد أدى ازدياد اوضاع العمال الزراعيين العرب بؤسا الى هجرة عدد كبير منهم الى المدن وعرض انفسهم في أسوأ شروط لسوق العمل . وفي بعض المواسم الزراعية وخاصة موسم الحمضيات كان يهاجر الى مدينة يافا لوحدها ما بين ١٠ — ١٥ الف عامل زراعي فلسطيني يسكنون في مزارب من التنك ويعيشون في أسوأ الاحوال السكنية والصحية .